300 بالمئة ارتفاع في إصدار صكوك الضمان للقروض

عثمان لـ«الوطن»: ضمانة المؤسسة تغطي حتى ٧٥ بالمئة من قيمة القرض

موافقة مبدئية لزيادة رأسمال المؤسسة إلى 15 مليار

عبد الهادي شباط

تظهر البيانات في مؤسسة ضمان مخاطر القروض ارتفاعاً كبيراً في حجم الضمانات المقدمة من قبلها وقيمة القروض الممنوحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي ضمنتها المؤسسة.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف المدير العام الدكتور قيس عثمان أن عدد صكوك الضمان المتراكمة لدى المؤسس خلال السنوات الثلاث الأخيرة وصل إلى 240 صكاً بقيمة «القروض الممنوحة من المصارف بضمان المؤسسة» نحو 22 مليار ليرة.

بينما أكد أن العام الحالي سجل زيادة في معدل إصدار صكوك الضمان 300 بالمئة مقارنة مع العام الماضي 2023 بواقع 160 صك ضمان صدرتها المؤسسة منذ بداية العام الجاري.

وأوضح عثمان أن المؤسسة ضمنت 50 بالمئة من قيم القروض التي منحتها المصارف بضمانة المؤسسة بواقع 11 مليار ليرة حيث تباينت الضمانات حيث وصل بعضها للسقف 75 بالمئة من قيمة القرض الممنوح بضمان المؤسسة، وأن الضمانات توزعت في كل القطاعات الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر «الزراعة والصناعة والقطاع الخدمي وغيره».

ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطور عمل ضمان المخاطر يحل مشكلة التمويل للكثير من العاملين في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حيث يعتبر التمويل من أكثر المشكلات التي تواجه أصحاب هذه المشروعات خاصة لجهة عدم توفر الضمانات التي عادة ما تشترطها المصارف التقليدية.

وعن رأس المال الذي يصفه المتابعون أنه متواضع ولا يلبي متطلبات ومهام المؤسسة، بين المدير العام أنه مازال عند 5 مليارات ليرة لكنه أظهر أن هناك موافقة من الهيئة العامة العادية لزيادة رأسمال المؤسسة بقيمة 10 مليارات ليرة ليتجاوز مع إقرار هذه الزيادة رأس المال 15 مليار ليرة.

وعن الاتفاقيات مع المصارف بين عثمان أنه تم إبرام اتفاقية مع كل المصارف العاملة لكن الاتفاقية فعالة مع نحو 8 مصارف تقليدية ومصارف التمويل الأصغر ومصرف الوطنية للتمويل الأصغر في حين مازالت بقية المصارف تدرس تنفيذ الاتفاقيات وتهيئة متطلبات التنسيق والتعاون مع المؤسسة.

وكانت المؤسسة أظهرت أن المصرف التجاري السوري في المركز الأول من ناحية مبلغ القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بضمان المؤسسة وأن مجلس النقد والتسليف وافق على اقتراح المؤسسة بزيادة سقف مبلغ الضمان الممكن منحه للمشروع.

ويبين المدير العام أنه رغم التحديات العديدة التي تواجهها المؤسسة إلا أنها واصلت جهودها لتفعيل اتفاقيات ضمان مخاطر القروض مع المصارف وإقامة الندوات التعريفية بالمحافظات، حيث أثمر لجهة ارتفاع حجم ضماناتها واتساع انتشار خدماتها لتشمل عدداً من المحافظات الجديدة.

وأن مؤسسة ضمان مخاطر القروض تعمل بموجب صك تأسيسها على دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر القائمة ومساعدة الراغبين بتأسيس مشروعات جديدة في الحصول على التمويل اللازم من المصارف بما يساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مفاوضات جادة لانضمام سورية إلى «بريكس»

أكاديمي لـ«الوطن»: الانضمام إلى المجموعة سيكون إيجابياً بالمطلق

التكتلات الاقتصادية بعملة موحدة ستكون لها قوة اقتصادية لا يستهان بها

جلنار العلي

يأمل السوريون من الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده سورية على الدول الأخرى منذ نحو العامين بأن يتوّج بالدرجة الأولى بحل مشكلاتهم المعيشية والاقتصادية التي عانوا منها وما زالوا حتى اليوم، وأن تتزجم كل الاجتماعات بخطوات تنفّذ على أرض الواقع.

ولاقى الخبر الذي نشرته وكالة «تاس» الروسية حول رغبة سورية بالانضمام إلى مجموعة «بريكس» وأن هناك مفاوضات جادة في ذلك، الكثير من الاهتمام لمعرفة مدى الفائدة التي ستحقّقها فيما إذا أثمرت هذه المفاوضات، وما الأمور التي ستتغير بالتعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى، وحول مفهوم انضمام سورية إلى إحدى الكتل الاقتصادية بالمجمل؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور مجدي الجاموس، أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن سورية تمر بوضع اقتصادي غير جيّد، لذا فإن الدخول بمثل هذه المفاوضات سيكون حتماً مصلحة الاقتصاد الوطني لأن أهم ما تعاني منه سورية بالوقت الحالي هو عدم استقرار سعر الصرف الذي يعني عدم القدرة على الإنتاج والاستيراد وحدوث فوضى بالأسعار، وبالتالي فإن مجرّد الانضمام إلى هذا التحالف الاقتصادي من شأنه منح قوة للعملة المحلية، إذ سيصبح واجباً على الدول الأعضاء دعم هذه العملة أمام الاهتزازات الاقتصادية، معتبراً أن هذه المفاوضات تعطي أيضاً نوعاً من الثقة والأمل للمستثمر المحلي والخارجي وللمواطن السوري بإمكانية تحسن سعر صرف الليرة السورية، علماً أن أحد عناصر استقرار سعر الصرف هو الثقة بالعملة المحلية.

واعتبر الجاموس أن الانضمام إلى مجموعة «بريكس» سيكون إيجابياً بالمطلق ضمن الظروف الحالية المتدهورة التي تمر بها سورية، ولكون المنتج المحلي يعاني من ارتفاع تكاليف الاستيراد وارتفاع سعر الصرف وغير ذلك من العقبات، وعلى اعتبار أن سورية أصبحت حالياً أرضاً خصبة للاستثمار وإعادة البناء وعقد اتفاقات اقتصادية، وخاصة بعد وقوع الأزمات في الدول المحيطة، متوقعاً أن تشهد بداية العام القادم طفرة اقتصادية تحسن من الواقع الاقتصادي، فبناء على المعطيات الحالية سيكون الاهتمام بالجانب الاقتصادي هو عنوان المرحلة القادمة.

كما طرح الجاموس تساؤلاً مفاده فيما إذا كانت هذه الخطوة في حال تنفيذها ستريح الاقتصاد السوري من العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية كقانون قيصر، وهل ستستطيع الدول الأعضاء خرق هذه العقوبات وتجاوز ومواجهة أميركا؟ متوقعاً أن هذا التحالف سيكون حلاً لاختراق الحصار الاقتصادي المفروض على سورية.

وأكد الجاموس أن الهدف الإستراتيجي لمجموعة «بريكس» هو توحيد العملة لمواجهة هيمنة الدولار الأميركي – وإن لم يتم تحقيق ذلك إلى الآن، وتسهيل التعاملات الجمركية لدخول وخروج المنتجات وتخفيف الضرائب عليها، معتقداً أنه لا يمكن الوصول بالعملة الموحدة في حال اعتمادها لقوة الدولار التي لم تستمد من قوة الدولار الأميركي فقط، بل إنها جاءت من اتفاقية «بريتون وودز» التي اعتبرت أن الدولار عملة رائدة ويحمل قيمة بحد ذاته، واعتبرت في عام 1943 التعادل الذهبي – دولار ويجب على كل دول العالم أن تقيس عملتها الورقية على ما يقابلها من الذهب أو الدولار، ولذلك امتلأت خزائن دول العالم منذ عام 1943 حتى عام 1972 بالدولار، حيث كان من الأسهل على العالم حينها تخزين الدولار كعملة ورقية لتوفرها بشكل كبير بالسوق، لذلك فإن أي تكتلات اقتصادية لن تحقّق عملة موحدة تضاهي الدولار ولكن ستكون لها قوة اقتصادية لا يستهان بها نتيجة القوة الاقتصادية للدول الأعضاء من جهة، وبسبب عدد السكان الذين سيتعاملون بهذه العملة من جهة أخرى.

وفيما إذا كانت قد انضمت سورية إلى أحد التكتلات الاقتصادية العالمية بالسابق، أشار الجاموس إلى أن سورية تعد من الدول المتحضرة جداً، وهي من مؤسسي منظمة التجارة العالمية في عام 1941 ولكنها انسحبت منها مع لبنان في عام 1951 عند انضمام الكيان الصهيوني إليها، كما كانت هناك مفاوضات سبقت الأزمة لدخول سورية في السوق الأوروبية المشتركة، حيث تحسن حينها الاقتصاد السوري، وكانت من ضمن شروط الانضمام إلى هذه السوق أن يكون متوسط دخل الفرد 300 دولار وقد كان هذا الشرط محققاً لولا الأزمة التي عانت منها سورية.

وفي السياق، أكد الجاموس أن دول بريكس أسست في عام 2008 من خمس دول هي البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا والصين والهند، وتمثل سكانياً واقتصادياً نحو نصف العالم، بغض النظر عن القوة الاقتصادية للصين التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً من بعد الولايات المتحدة الأميركية من ناحية الناتج المحلي، كما أن الهند تعد من الدول القوية اقتصادياً حيث يتجاوز ناتجها المحلي ملياراً ونصف مليار دولار سنوياً، إضافة إلى البرازيل التي أصبحت في عام 1997 من الدول القوية اقتصادياً ويتجاوز عدد سكانها 320 مليون نسمة، ودولة جنوب إفريقيا التي تعد من أقوى الدول اقتصادياً على مستوى إفريقيا.

20 بالمئة من إنتاجنا من الزيتون للمائدة.. وتوقعات بزيادة إنتاج الزيت إلى 55 ألف طن

التموين تنفي تحديدها أجور عصر الزيتون.. من اختصاص المكاتب التنفيذية

جوهر لـ«الوطن»: مكاتب حددت التسعيرة وسطياً بين 500 و750 ليرة للكيلو

رامز محفوظ

نفى مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» كل ما يشاع عبر بعض وسائل التواصل الاجتماعي عن صدور نشرة سعرية من الوزارة لأجور عصر زيت الزيتون، مؤكداً أن تحديد أجور عصر الزيتون هو من اختصاص المكاتب التنفيذية في المحافظات وليس من اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وذكرت بعض وسائل التواصل الاجتماعي أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حددت أجور عصر الزيتون في المعاصر للموسم الحالي، مع تحديد الحرجوم الناتج عن الزيتون لمصلحة صاحب المعصرة.

بدورها بينت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر في تصريح لـ«الوطن» أن بعض المكاتب التنفيذية في بعض المحافظات أصدرت التسعيرة الرسمية لأجور عصر زيت الزيتون للموسم الحالي لكن هناك محافظات أخرى مثل حلب والمنطقة الجنوبية لم تصدر فيها المكاتب التنفيذية التسعيرة الرسمية لأجور عصر الزيتون، لافتة إلى أن أجرة عصر كل كيلو غرام من الزيتون تتراوح وسطياً وفقاً للنشرات السعرية الصادرة بين 500 و750 ليرة سورية.

وأشار إلى أن معاصر الزيتون حصلت خلال الموسم الماضي على نسبة كبيرة من مخصصاتهم من المازوت بالسعر المدعوم وهو 8 آلاف ليرة لليتر، أما النسبة المتبقية فقاموا بشرائها بالسعر الحر بسعر 12 ألف ليرة، لكن خلال الموسم الحالي لم يصدر أي قرار رسمي لغاية تاريخه بخصوص تزويد المعاصر بالمازوت المدعوم.

وحول التزام المعاصر بالتسعيرة الصادرة من المكاتب التنفيذية وعدم رفع أسعارها أكثر من التسعيرة المحددة استبعدت جوهر عدم التزام المعاصر بالتسعيرة المحددة، مؤكدة أن المعاصر سلطتها لتخفيض أجرة العصر بدلاً من رفعها من أجل المنافسة واستقطاب كميات أكبر من المزارعين باعتبارهم يستفيدون من النواتج الثانوية الناتجة عن الزيتون التي أصبح لها قيمة عالية، موضحة أن المكاتب التنفيذية تأخذ بالحسبان أسعار المحروقات وأجور الصيانة عند تحديد أجور عصر الزيتون.

وأشارت جوهر إلى أنه وفقاً للتقديرات الأولية فإن إنتاجنا من الزيتون في المناطق الآمنة للموسم الحالي بحدود 430 ألف طن يخصص من هذه الكمية بحدود 20 بالمئة كزيتون مائدة والقسم المتبقي وهو الأكبر من إنتاجنا من الزيتون يخصص للعصر، ومن المتوقع أن ينتج عنه نحو 55 ألف طن زيت زيتون وهذه الكمية تزيد على إنتاج الموسم الماضي بحدود 11 بالمئة.

ولفتت إلى أنه في حال تصدير زيت الزيتون للموسم الحالي فإن ذلك لن يؤثر في أسعار الزيت في السوق باعتبار أن الكميات التي ستخصص للتصدير ستكون محدودة وقليلة قياساً للإنتاج ولا تشكل أكثر من 20 بالمئة من الإنتاج والكمية المتبقية ونسبتها كبيرة وهي 80 بالمئة ستخصص للسوق المحلية، مشيرة إلى أن زيت الزيتون السوري مرغوب في معظم الدول لكن أسواقنا الخارجية التي تصدر لها زيت الزيتون بشكل دائم هي أسواق الخليج العربي التي تستجر كميات جيدة من زيت الزيتون.

وتوقعت في ختام حديثها ألا يكون هناك ارتفاع بأسعار زيت الزيتون خلال العام الحالي وستكون الأسعار قريبة من أسعار العام الماضي وضمن مستويات أسعار العام الماضي باعتبار أن الأسعار خلال العام الماضي شهدت ارتفاعاً كبيراً.

وعالمياً أثرت مجموعة من الظروف السيئة في مقدمتها تغير المناخ وارتفاع أسعار الفائدة والتضخم القوي في سلسلة صناعة زيت الزيتون في الأشهر الأخيرة.

وحذرت شركة زيت الزيتون الإسبانية «ديوليو» التي تعتبر أكبر منتج لزيت الزيتون في العالم، من أن الصناعة بحاجة إلى تغييرات كبيرة في الوقت الذي تتصارع فيه مع واحدة من أكثر اللحظات تحدياً في تاريخها وفق «CNBC».

وادت الحرارة الحارقة في إسبانيا التي استمرت عامين متتاليين، إلى الحد من محصول الزيتون، وبلغت ذروتها في ارتفاع غير مسبوق في الأسعار أذهل المستهلكين وقدامى الصناعة على حد سواء.

وتنتج إسبانيا أكثر من 40 بالمئة من زيت الزيتون في العالم، مما يجعلها مرجعاً عالمياً للأسعار ووفق بيانات صندوق النقد الدولي، بلغت أسعار زيت الزيتون العالمية 5989,8 دولاراً للطن المتري، مسجلة أعلى مستوى لها في 26 عاماً.

وقال كبير مسؤولي المبيعات في الشركة الإسبانية، ميغيل أنخيل جوزمان: «إننا نواجه واحدة من أصعب اللحظات في تاريخ القطاع».

وسجلت أسعار زيت الزيتون البكر الممتاز في الأندلس بإسبانيا رقماً قياسياً بلغ 9,2 يورو، أو 9,84 دولارات، للكيلوغرام الواحد في كانون الثاني، وكان يتم تداولها بنحو 7,8 يورو اعتباراً من 19 نيسان وفقاً لمؤشر Mintec القياسي، انخفاضاً من نحو 8 يورو في نهاية آذار.

وتراجعت أسعار زيت الزيتون، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع تقديرات الإنتاج والأمطار المفيدة في شهري آذار ونيسان.

شائعات بفقدان مواد غذائية تربك أسواق طرطوس.. وتجار يحتكرون المواد

مدير «التموين» لـ«الوطن»: خالفنا تجاراً لرفعهم الأسعار بحجة الوضع الراهن

طرطوس- ربا أحمد

تخوف واضح بدا يظهر في أسواق طرطوس مع كثرة الأقاويل التي تدور حول إمكانية ارتفاع كبير في الأسعار في ظل الظروف السياسية الراهنة، وبهرتها الأحاديث اليومية للتاجر مع زبائنه وبأن الأمر قاب قوسين أو أدنى، وقد يتجه لغياب الكثير من المواد الغذائية والحاجات الضرورية كحال الأرز والسكر والزيوت والمواد الأولية الخام الداخلة في الصناعة السورية وغيرها من المواد في ظل صعوبة التوريد وزيادة الطلب مع قدوم الوافدين من أبناء لبنان الشقيق.

ففي جولة على أسواق طرطوس أكد العديد من التجار أن هناك ترقباً وتخوفاً من ارتفاع كبير لكل المواد بسبب الأحوال السائدة وأن البعض منهم رفع بعض المواد منذ أسبوع كحال الزيوت خوفاً من قلة المخازين لبعض المواد في مستودعات التجار، ولاسيما بالنسبة للرز والسكر، ولكن لم تظهر النشرات السعرية هذا الأمر بعد ولكن هناك من التجار من استبق الأمر في طرطوس واتجه نحو ملء المستودعات.

وأشار البعض إلى أن هذا جشع وليس له مبرر إلى الآن، ولكن البعض تخوف وهناك زبائن اشترت عشرات الكيلوات من السكر والرز والبقوليات تخوفاً من الارتفاع والانقطاع، ولاسيما أنه لم يخرج أي وزير أو معني ليطمئن الناس أو يشير لخطة مسبقة للواقع الاقتصادي الحالي، فساد نوع من الفوضى في الأسواق بشكل كبير.

وأكدت إحدى السيدات أن هذه الشائعات منتشرة في السوق بطرطوس بشكل كبير ما أثار خوفاً لدينا ومعظمنا ليست لديه القدرة على تموين كميات كبيرة، حيث فوجئنا بزيادة أسعار الرز من 10 آلاف ونصف إلى 13 ألفاً والزيوت اختفت وإن وجدت فقد ارتفع ثمن عبوة الكيلو إلى 28 ألفاً بعد أن كانت 24 ألفاً، ولكن يبقى أملنا أن يستمر الحال بهذا الهدوء.

من ناحية أخرى أكد التاجر علي ابراهيم وهو أحد تجار الجملة بطرطوس أن الأسعار مستقرة نتيجة ضعف القدرة الشرائية ولكن شهد السوق ارتفاعاً في أسعار الزيوت النباتية نتيجة غياب توريدها من المعامل منذ 15 يوماً، إضافة إلى رفع أسعار البيض ولكن شراء التجار للبضائع على حاله ولم تشهد أي حالة إربالك والأمر مقتصر على الشائعات فقط.

تواصلت «الوطن» مع مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس نديم علوش الذي أوضح أنه تمت مخالفة عدد من التجار بسبب التوجه نحو رفع الأسعار بحجة الوضع الراهن، علما أنه لا مبرر لذلك، ولكن وفق النشرة السعرية الحالية هناك ارتفاع بأسعار السمن والزيوت، فأتجه بعض التجار نحو الاحتكار خوفاً من فقدانها، مضيفاً: تم الإبلاغ لكل الضابطات التموينية لضبط الأمر لكي لا ينجر الواقع نحو التخزين والاحتكار ونشر حالة من الفوضى.